



في هذا العدد

الإيجابية والسلبية

الإشادة بانجاز الانتخابات النيابية بعد تسع سنين على استحقاق العام 2009 جاءت شاملة، اما تهنئة الفائزين او مواساة الخاسرين فتأتين في باب المجاملات، لان ما حصل يعكس تمسك اللبنانيين بالنظام البرلماني الديمقراطي، الذي تقع فيه الانتخابات الحرة موقع الاصل والاساس في تمتين الشرعيتين الشعبية والسياسية. وقد شاب العملية الانتخابية اراء كثيرة توزعت بين الاشادة والنقد. فلا الاشادة على اطلاقها صواب سياسي، ولا النقد يضي على الديمقراطية مناعة.

انتهت الانتخابات البرلمانية لتنتقل بعدها التقييمات والتحليلات. بعضها اصاب حقائق لا يمكن تجاوزها الامتى تم تصويبها استدراكا للاستحقاق المقبل، وبعضها يستدعي قراءات متأنية لتعيين مكامن الخلل، خصوصا في ظل تراجع المعدلات المئوية للاقبال على الاقتراع. مقارنة مع انتخابات العام 2009. لذا، تحاول "الامن العام" في عددها الاحاطة بمسار اقرار القانون الانتخابي الجديد عبر تحقيقات ومقابلات مع متخصصين وخبراء وسياسيين، بغية المساهمة الديمقراطية والصحافية في النقاش الدائر، وعلى اساس التقييمات الاولية سواء ما كان منها ايجابيا، ام ما تناولها سلبا.

بعد تسع سنوات على الانتخابات السابقة، تخللها ثلاثة تمديدات، توافقت عليها قوى سياسية بدعوى ظروف استثنائية، كان لافتا ضعف الاقبال على الاقتراع، حتى بدا ان لبنانيين كثرا التزموا الصمت الانتخابي يوم الاقتراع، وهو كان مُقررا اصلا ليطبق على المرشحين ووسائل الاعلام.

الاكثر مدعاة للتفكير هو ان الإحجام، او ضعف الاقبال، جاء بعدما حقق القانون الحالي - باقرار الجميع - نسبة عالية من صحة التمثيل، على الرغم من كثافة الحملات الدعائية وعبر كل وسائل التواصل والدعاية والاعلام، وفي ظل منافسات محمومة تجلت في كثرة اللوائح وتعدد مشارب المتنافسين واهوائهم. كل هذا يؤشر الى وجود عطب او ثغرة ينبغي معالجتها.

التراجع في معدلات الاقبال قد يكون امرا ايجابيا اذا كان سببه واحدا من ثلاثة:

- انه يندرج في سياق رفض حملات التحريض والشحن المذهبي والطائفي والغرائزي.
- او اعتراضا على البرامج التي جاءت عامة ومكررة وبدت انها تستسخر عقل الناخب.
- اذا كان تعبيرا اعتراضيا واضحا على التحالفات والزام القانون الناخب اللائحة المقفلة، وحرمانه من الاختيار الحر ومن حق او حرية تشكيل لائحته.

قد تكون العوامل الثلاثة مجتمعة هي السبب. في كل الاحوال صار واجبا على القوى المتنافسة مراجعة سياساتها وسبب عجزها عن رفع معدلات التصويت التي قيل انها استراتيجيا انتخابية يسعى اليها الجميع.

في مقابل ما تقدم من ملاحظات، هناك وقائع ايجابية جدا يمكن التأسيس عليها مستقبلا لجعل العملية الانتخابية اكثر حيوية، ومساحة ديمقراطية تجذب العدد الاكبر من الناخبين للتعبير عن خياراتهم وتطلعاتهم، اولها اشراك المغتربين في الاقتراع، وهو عامل بالغ الاهمية على كل المستويات. كذلك يسجل حضور العنصر النسائي ترشيحا واقتراعا بفعالية اعلى تختلف عن السنوات السابقة، ولئن عجز هذا الحضور عن التعبير عن ذاته اصواتا انتخابية في صناديق الاقتراع. لكن هذا لا يلغي ان من الضرورة بمكان العمل على زيادة تمثيل النساء في البرلمان عبر حملات توعية، او اقرار نظام الكوتا الالزامية على كل لائحة.

ما بين الايجابية والسلبية، يبقى ان هناك التباسات قد تستلزم وقتا وابحاثا تدقيقية تتعلق بهيئة الاشراف على الانتخابات وفعاليتها، ومدى صلاحيتها، لضبط الخروقات وبما يضمن مستويات من الشفافية، متى تحققت توفر عناصر استقرار ضرورية. ناهيك بوجوب البحث الجدي والمسؤول في ضمان الاطلاقات الاعلامية للمرشحين بالتوازي. فليس خافيا على احد ان من بين المتنافسين من هم من اصحاب الثروات الضخمة، وكان في مقابل بعضهم مرشحو لا يحوزون المبالغ التي قيل ان محطات تلفزيونية طلبتها في مقابل فتح الهواء، وعلى اساس تسعيرات اختلفت بين محطة واخرى. من هنا وجوب المبادرة الى وضع ضوابط تضمن توازن التنافس بين المتسابقين.

في كل الاحوال، يبقى ان الانتخابات بالنسبة الى اللبنانيين فصل مجيد من فصول الحياة السياسية اللبنانية الديمقراطية بعد انقطاع كان يمكن تفاديه. وهي تشكل معيارا قيما ومثلا يحتذى به لتنظيم الاختلافات السياسية لتجنب كل اشكال العنف والتصادم، والحوؤول دون السقوط في اتون الحروب والصراعات التي لن تستجلب الا الدم والكراهيات.

"الامن العام"